

Distr.: General
5 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا، وفقا للمقرر ١٠١/٤٤ للجنة التنمية الاجتماعية ولما وافق عليه المجلس الاجتماعي والاقتصادي، موجز الرئيس عن حلقة النقاش المتعلقة بالهجرة الدولية والمهاجرين الدوليين من منظور اجتماعي، التي عقدت في عام ٢٠٠٤ خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية (انظر المرفق)، للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المقرر عقده في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وأود أن أطلب إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين في إطار البند ٥٤ (ب) من جدول الأعمال.

(التوقيع) علي هاشاني

رئيس

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المرفق

موجز الرئيس عن حلقة النقاش بشأن الهجرة الدولية والمهاجرين الدوليين من منظور اجتماعي*

نظمت لجنة التنمية الاجتماعية، خلال الجلسة العاشرة التي عقدتها في ١٠ شباط/فبراير، في إطار البند ٣ (ج) من جدول أعمالها المعنون "القضايا الناشئة والاتجاهات والنهج الجديدة لتناول القضايا التي تمس التنمية الاجتماعية"، حلقة نقاش موضوعها "الهجرة الدولية والمهاجرون الدوليون من منظور اجتماعي". وتولى رئيس اللجنة جان جاك إلميجيه (سويسرا) مهمة إدارة الحلقة. وضم فريق النقاش خيرونيمو غوتيريز (نائب الوزير لشؤون أمريكا الشمالية بوزارة الخارجية المكسيكية) ويان او كارلسن (الرئيس المشارك للجنة العالمية للهجرة الدولية).

وتُعتبر الهجرة الدولية ظاهرة معقدة ذات أوجه ديمغرافية واقتصادية وقانونية واجتماعية. فلها بعد شمالي - جنوبي لكن هذا البعد ليس هو البعد الوحيد إذ تزداد الحركات السكانية تنوعاً عبر العالم؛ ولها بعد إقليمي قوي، لا سيما عندما تشرع مناطق في عمليات للتعاون والتكامل. وأبرز مثال على هذا هو الاتحاد الأوروبي. وتعتبر الهجرة الدولية، فضلاً عن ذلك، أحد الجوانب المتأصلة والأساسية في عملية الترابط والعولمة الجارية.

وقد اتفق بوجه عام على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وفيما رأى البعض أن ذلك يجب أن يتم على وجه السرعة، رأى آخرون ضرورة القيام به بصورة تدريجية إلى حد بعيد؛ ولكن رأى الجميع أن من الضروري الاستفادة من أشكال التعاون القائمة، لا سيما العمليات الإقليمية المختلفة. وتتمثل الأهداف الرئيسية المتوخاة من تعزيز التعاون الدولي في تحسين ضبط حركة المهاجرين، وحماية المهاجرين الدوليين، والعكوف تدريجياً على وضع إطار من القواعد تقبله جميع البلدان المعنية، في إطار عملية التعاون. وأشار في هذا الصدد إلى مفهوم المسؤولية المشتركة.

ومن بين سبل تحقيق هذه الأهداف تغيير النظرة السلبية العامة السائدة حالياً بشأن الهجرة في أنحاء من العالم، وبذل جهد كبير للتوعية بالدور الإيجابي للمهاجرين - لا سيما إسهامهم في اقتصاد البلدان المضيفة. وفيما يتعلق ببلدان المنشأ للمهاجرين والفوائد التي تجنيها من نزوح مواطنيها، نوقشت مسألة التحويلات المالية. وذكّر بأهميتها من الناحية الاقتصادية

* الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٦ (E/2004/26)، المرفق الثالث.

والإنمائية لكن أُشير إلى أنها تعتبر جزءاً من الإيرادات الشخصية وإلى أن القضية الرئيسية بالنسبة للتعاون الثنائي والدولي هي ضمان أن يتمكن المهاجرون أنفسهم من تحويل أموالهم بيسر وبتكلفة بسيطة. وأشير أيضاً إلى مسألة نزوح الأدمغة. إذ تفقد بلدان نامية أفراداً ضروريين لتنميتها، في قطاع الصحة مثلاً، دون أن يكون بمقدورها أن تتنافس من أجل إبقائهم. فلا يمكن القول بأن جميع البلدان النامية تستفيد من "نزوح الأدمغة".

وإلى جانب تحسين الاتصال ونشر الحقائق الدقيقة، تدعو الحاجة إلى بذل جهد كبير بنفس الدرجة لتوفير معلومات وبيانات ومفاهيم موثوقة تتكيف مع الواقع المتغير للهجرة الدولية. والمطلوب أيضاً أن تشارك الحكومات وغيرها من الأطراف الفاعلة بنشاط في عملية التنمية على الصعيدين الوطني والدولي ومن القطاعين العام والخاص في مختلف جوانب تعزيز التعاون بشأن قضايا الهجرة. وما دامت الهجرة الدولية تعزى بالدرجة الأولى إلى اختلافات واختلالات في الإيرادات والموارد بين البلدان والمناطق، فإنه ينبغي الإمعان في تقييم آثار الاتجاهات والسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية على توفير فرص العمل والدخل في بلدان الهجرة. وإذا كانت جميع أشكال التعاون الدولي مرتبطة فيما بينها، فإن تعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة وحالة المهاجرين وكفالة فعاليته يتوقفان على نوعية السياسات الوطنية ذات الصلة ومدى تماسكها.

واتفق أيضاً بوجه عام على أن النظر إلى الهجرة الدولية وحالة المهاجرين من منظور اجتماعي يعتبر أمراً مشروعاً ومفيداً لزيادة تنشيط التعاون الدولي. ومن واقع هذا المنظور الاجتماعي، لا بد من التركيز على التصورات في هذا الشأن، وعلى رفاه المهاجرين، وآثار الهجرة على النسيج الاجتماعي للبلدان المعنية. ويعتبر تحديد وضع قانوني واضح ومأمون، وإتاحة وظائف لائقة مدرة لما يكفي من الدخل، والحصول على الخدمات والمستحقات الاجتماعية عناصر أساسية لكفالة رفاه المهاجرين وأمنهم الشخصي. فتوفير الحماية الاجتماعية لهم شرط أساسي لإدماجهم. وتظل حماية حقوقهم وتعزيزها أمرين أساسيين لا ينبغي النظر إليهما من زاوية التكلفة بل من منظور بناء مجتمع عالمي يسوده السلام والوئام. وينبغي اتخاذ سياسات حازمة ومتسقة على جميع المستويات للقضاء على آفات الاستغلال والتمييز وكره الأجانب والعنصرية التي يتعرض لها المهاجرون. وشُدّد على ضرورة اعتماد أشكال محددة من التعاون لمعالجة وضع المرأة والطفل، اللذين غالباً ما يكونان من ضحايا الاستغلال والاعتداء.

ومن بين الجوانب الهامة في التعاون الدولي بشأن الهجرة من منظور اجتماعي إنشاء أو تعزيز آليات وعمليات واضحة وفعالة للحوار، وتبادل المعلومات والمعارف، وتبادل

الخبرات بين الحكومات، بمشاركة سائر الفاعلين المعنيين. وينبغي أن تراعى في عمليات التبادل هذه احتياجات أعضاء المجتمع الدولي وتطلعاتهم، وأن تشمل عناصر من قبيل التطور التكنولوجي، والاتجاهات الديمغرافية، والمسائل الأمنية، والثغرات المختلفة، وأوجه اللامساواة وأشكال الفقر التي يجب القضاء عليها. وشُدّد على ضرورة مشاركة المهاجرين أنفسهم ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه العمليات.

وأبلغت لجنة التنمية الاجتماعية بأن اللجنة العالمية للهجرة الدولية، التي يشترك في رئاستها كل من يان كارلسن ومامفيلامفيلي، قد بدأت تزاوّل نشاطها.